حذر وزيري الإسكان والأشغال من نقل مجمع وزارات الجهراء إلى المطلاع

الخليفة: المشكلة الإسكانية تعقدت والحكومة تتلاعب بالأرقام وتدس السم بالعسل

قال النائب مرزوق الخليفة إن الحكومة تحاول تضليل الشعب الكويتي بأنها تسعى لتقليل فترات الانتظار للحصول على الرعاية السكنية، لافتا إلى أن هذا الأمر غير صحيح والمشكلة الإسكانية لن تحل إلا عندما يسكن المواطن في بيته.

وأضاف الخليفة في تصريح صحافي في المركز الإعلامي بمجلس الأمة أن عرض وزير الدولة لشؤون الإسكان في الجلسة الماضية كان جميلا و «يذكرني بعرض الحكومة لبرنامج عملها، لكن السم داخل الأرقام التي تتلاعب فيها الحكومة».

ولفت الخليفة إلى أن مواصفات البناء وتكلفة مواد البناء مبالغ فيها وتؤثر على موارد المواطن والدولة، داعيا إلى إعادة النظر فيها والتفكير بحلول جذرية لحل هذه القضية.

وقال إن الشارع الكويتي أذكى من أن يقوموا بتضليله فيما يتعلق بالإنجازات الإسكانية، وفترات الانتظار مبينا أن الشعب الكويتي يحتسب فترة الانتظار من تاريخ تسجيله لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية إلى أن يتم تسلم المواطن سكنه.

وأكد أن التوزيعات الحالية وهمية وعلى الورق فقط مطالبا بعدم التوزيعات إلا بعد أن تكون القسائم جاهزة.

وذكر الخليفة أن وزير الإسكان قال خلال الجلسة "الناس الذين كانوا يلغون الطلبات ويشترون من السوق المحلية تقلصوا ووصلوا إلى الصفر" وذلك نظرا لغلاء الإيجارات في هذه الفترة.

وخاطب الخليفة وزير الإسكان بقوله: ينبغي أن تكون قراراتكم الوزارية تتماشى مع ظروف السوق المحلية، لأن العقارات انخفضت أسعارها، ولا بد أن تسمح للمواطن بإعادة الطلب للمؤسسة ليشتري من السوق.

وقال: إن ما جاء في عرض الوزير ما هو إلا عروض تم اخراجها بشكل جيد ولم نسمع عن تخفيض مواصفات البناء المبالغ فيها، موضحا أن قسيمة مساحتها 400 متر تأخذ أكثر من 100 طن حديد.

وطالب المؤسسة العامة للرعاية السكنية بعقد اجتماعات مع بلدية الكويت لمحاولة تخفيض هذه المواصفات لتخفيض التكلفة على المواطن، لافتا الى انه لا يوجد أي دولة في العالم تسير بهذا الشكل الذي يؤثر على مدخول المواطن والدولة.

لافتا إلى أن عدد السكان في عام 1956 كان مختلفا عن عدد سكان اليوم، وفي هذه الفترة كان هناك توزيع للثروة وتثمين للمواطنين من دون الحاجة لمؤسسة الرعاية السكنية أو بنك التسليف.

وأكد أن الحكومة تتلاعب بالأرقام وتدس السم بالعسل ، ولا تحاولوا أن تبخسوا حق الآباء الأولين، لافتا إلى أن رجال الإسكان ومؤسسة الرعاية السكنية الأوائل كانوا يخططون لأبعد من هذه الطلبات الموجودة في حينها.

وأوضح أن فترة الانتظار كانت مدتها عامين فمن سجل في 1986 تسلم بيته في عام 1988 ولكن فترة الانتظار وصلت إلى 20 سنة.

وشدد على ضرورة التنسيق بين مؤسسة الرعاية السكنية مع بنك الائتمان والبنوك المحلية لإيجاد مصادر تمويل للخطة الإسكانية التي تحتاج للمليارات في حين أن ميزانية بنك الائتمان محدودة ولا تتوافق مع حجم الطلبات الإسكانية.

ودعا إلى الاتفاق مع البنوك أن تعطي مدد انتظار تصل إلى 30 سنة كما هو معمول في أميركا ودول أوروبا فيما يتعلق بالقروض السكنية ، مطالبا وزارات البلدية والإسكان والتنمية بتضافر الجهود من أجل خفض العقارات.

وحذر الخليفة وزير الإسكان والأشغال من نقل مجمع وزارات الجهراء إلى المطلاع، موضحا أنه تمت ترسيته بمبلغ 329 مليون دينار ورصدت ميزانيته ويجب أن تتم مباشرة الترسية فيه ليقوم المقاول بعمله.

وقال " إن المشروع إذا انتقل إلى مدينة المطلاع فسيمكث 20 سنة حتى ينتهي، والمواطنون ينتظرون هذا المجمع لسنوات طويلة"، داعيا إلى عدم خلط الأوراق.

وأكد ان وزير الأشغال هو المسؤول عن مباشرة العمل في مجمع الوزارات والانتهاء منه، وإذا لم يتم تفعيل هذا المشروع فسنحرك أدواتنا الدستورية.

مرزوق الخليفة

■ الشارع الكويتي أذكى من أن يقوموا بتضليله فيما يتعلق بالإنجازات الإسكانية

■ التوزيعات الحالية وهمية وعلى الورق فقط وفترة الانتظار وصلت إلى 20 سنة

■ لا يوجد أي دولة في العالم تسير بهذا الشكل الذي يؤثر على مدخول المواطن والدولة

يرى أن العلاج السياحي زاد في عهد الوزير الحالي

عبدالكريم الكندري: هناك تخبط حكومي حول إدارة مستشفى جابر

أعرب النائب د. عبد الكريم الكندري عن استيائه من التخبط الحكومي بشأن إدارة مستشفى جابر وتضارب تصريحات مسؤوليها بهذا الخصوص مشيرا إلى ورود معلومات عن بلوغ ميزانية العلاج بالخارج 500 مليون دينار خلال اربعة اشهر.

وقال الكندري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن وزير الصحة صرح في 13 مارس الماضي بان هناك ترشيحا لمؤسسة طبية بريطانية لإدارة المستشفى وأكد تصريحه وكيل وزارة الخارجية بعدها بأيام.

وأضاف أن تصريح وزيرة الشؤون في 22 ابريل حول مشروع مستشفى جابر من خدمات عامة للمواطنين إلى مشروع استثماري وتجاري بتحميل المواطن جزءا من مصاريف العلاج، ثم تراجعت بان التكلفة على المواطن ستكون صفرا.

وبين انه بعد البحث في سبب عدم تصريح الوزيرة بان العلاج مجاني كما ينص الدستور، وجد ان الموضوع صراع تجاري، وأن الدولة ستدفع لإدارة المستشفى ولتغطية نفقات علاج المواطنين من خلال التامين الصحي.

وأكد ان هناك علامات استفهام كبيرة تدور حول إدارة المستشفى وتحتاج إلى توضيح من وزير الصحة هل المستشفى مجاني ام استثماري وتجاري؟، وهل هو راض عن تحول مستشفى جابر إلى مستشفى خاص؟

واستغرب تراجع الحكومة عن إدارة المستشفى من قبل المتخصصين والمستشفيات المحترمة في أوروبا ولماذا يتم الدفع لشركة لإدارة المستشفى وفي الوقت نفسه يتم الدفع للتامين الصحي؟

وبين ان النواب وقفوا مع الوزير عندما ذكر انه يريد الوقوف في وجه الفساد والمفسدين ولكن ما الخطوات التي اتخذها للإصلاح؟ مشيرا إلى ان الوزير حصل على المدة نفسها التي حصل عليها رئيس الوزراء.

واضاف انه إلى الآن لم نر اي إجراء واضح حول محاسبة المتسببين بكل قضايا الفساد ولا ان الوزير انتصر للناس التي تستحق العلاج بالخارج.

وأكد ان العلاج السياحي بدأ بالازدياد في عهد وزير الصحة الحالي وتجاوز 500 مليون دينار ومتوقع ان يتضاعف المبلغ ونحن مقبلون على فترة الصيف.

وكشف عن ورود معلومات عن بلوغ ميزانية العلاج بالخارج 500 مليون دينار خلال اربعة اشهر، وفي المقابل لا يزال المواطن الذي يحتاج العلاج بالخارج يتوسل النواب لكي يحصل على حقه في العلاج.

واشار إلى المواطن اليوم يلجأ الى النواب للحصول على سرير في مستشفى او موعد لإجراء عملية او اشعة معتبرا ان الوضع في القطاع الصحي خطير.

عبدالكريم الكندري

■ وقفنا مع الوزير عندما ذكر أنه يريد أن يحارب المفسدين ولكن لم نر خطوات اتخذها للإصلاح

■ العلاج السياحي تجاوز الـ 500 مليون دينار ومتوقع ان يتضاعف المبلغ ونحن مقبلون على فترة الصيف

■ المواطن أصبح يلجأ اليوم إلى النواب للحصول على سرير في مستشفى أو موعد لإجراء عملية

لجنة المال العام تبحث مستجدات الموضوعات المتبقية على جدول أعمالها

«الميزانيات» تناقش الحساب الختامي وميزانية «التطبيقي» .. غدا

اجتماع سابق للميزانيات

تجتمع اليوم لجنتان برلمانيتان لاستكمال مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وتطبيقات المجلس لهما .

وتناقش لجنة الميزانيات والحساب الختامي مشروع ميزانية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للعام المالي 2017/2018 ، كما تناقش الحساب الختامي للهيئة العامة للتعليم التطبيقي عن العام المالي 2015/2016 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

ويحضر اجتماع اللجنة كل من وزارة المالية وديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين وديوان الخدمة المدنية والهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

وتناقش لجنة حماية الأموال العامة مستجدات الموضوعات المتبقية على جدول أعمالها.

اقتراح نيابي لشمول أبناء المتقاعدين وزوجاتهم من غير العاملين بالتأمين الصحي

تقدم النواب صلاح خورشيد وعمر الطبطبائي ود. خليل أبل وناصر الدوسري وأحمد الفضل ، باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (114) لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين.

ونصت مواده على ما يلي:

"مادة أولى": يُستبدل بنص المادة (2) من القانون رقم (114) لسنة 2014 المشار إليه بالنص التالي:

«تسري أحكام هذا القانون على المواطنين المتقاعدين المسجلين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وأبنائهم وزوجاتهم من غير العاملين».

"مادة ثانية": يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

"مادة ثالثة": على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القانون ويُعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون:

نصت المادة (11) من الدستور على أن «تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية».

ولما كان المتقاعد يحمل عبء أبنائه ورعايتهم استوجب تقديم هذا الاقتراح بقانون لإزالة هذا العبء عن كاهل المتقاعد والذي قد يستنزف امواله من خلال الذهاب إلى مراكز صحية احترافية لزوجته وأبنائه من غير العاملين الذين يتولى امورهم.

الطبطبائي يسأل الروضان عن نظم الرقابة الداخلية لـ «أسواق المال»

أعلن النائب عمر الطبطبائي عن توجيه سؤالاً إلى وزير التجارة والصناعة خالد الروضان طلب فيه تزويده بنظم الرقابة الداخلية لدى هيئة أسواق المال.

أولا: لجنة التدقيق الداخلي:

1) ما نظم الرقابة الداخلية لدى هيئة أسواق المال فيما يتعلق بأوجه الصرف لعقود ومشتريات ومناقصات أسواق المال والمعتمدة من قبل لجنة التدقيق الداخلي؟

2) يرجى تزويدنا بتقارير التدقيق الداخلي فيما يختص بالملاحظات بدائرة المشتريات والخدمات وما الاجراءات المتخذة من جانب اللجنة لمعالجة وتصويب تلك الملاحظات؟

3) يرجى تزويدنا بتقارير التدقيق الداخلي فيما يختص بالملاحظات المرتبطة بمجلس المفوضين والمدير التنفيذي والمكاتب التابعة له؟

4) يرجى تزويدنا بتقارير التدقيق الداخلي فيما يختص بإجراءات وسياسات التوظيف لدى هيئة أسواق المال وعلى وجه الخصوص المناصب الإشرافية وما فوقها.

تشكيل لجنة لتفعيل التعاون المشترك بين الهيئتين

العتل : اعتماد البرامج التدريبية بجمعية المهندسين في ترقيات الموظفين بـ«التطبيقي»

اتفقت جمعية المهندسين الكويتية والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب على اعتماد جميع الدورات التي تقدمها الجمعية في ترقيات المهندسين العاملين في الهيئة والذين يجتازون هذه الدورات التي تشمل البرامج التدريبية الهندسية والفنية الادارية وتكنولوجيا المعلومات.

وقال رئيس جمعية المهندسين الكويتية المهندس فيصل العتل انه التقى مؤخرا ووفد من المهندسين ضم : أمين السر المهندس فهد الرديني وأمين السر المساعد المهندس أحمد الكليب وعضو مجلس الادارة المهندس عبد العزيز الذايدي وعضو مجلس الادارة السابق المهندس هديان العجمي (التقوا) مع مدير عام الهيئة الدكتور أحمد الاثري ونائبه لشؤون التدريب المهندس طارق العميري وبحث معه القضايا التي تهم المهندسين العاملين في الهيئة مؤكدا انه تم الاتفاق ايضا على تشكيل لجنة لتفعيل التعاون المشترك ومتابعة الامور المطروحة والتي تهم الهيئتين التدريسية والتدريبية.

وأضاف العتل أن اللقاء تناول ايضا مطالب المهندسين المتعلقة بالبدلات وان الجمعية تقدمت بمقترح زيادة هذه البدلات على أساس نسب التضخم في الدولة وعلى أساس الراتب وكذلك المطالبة ببدل الخطر والتلوث والموقع والضوضاء للعاملين في المختبرات والورش والمواقع الخارجية ذات العلاقة بالعمل الهندسي لافتا الى مطلب مساواة أعضاء هيئة التدريب والتدريس الكويتية بزملائهم الوافدين من حيث بدل تعليم الابناء والتامين الصحي وتذاكر السفر.

وزاد رئيس " المهندسين " انه وزملاؤه في مجلس الادارة والزملاء الحضور طالبوا بتوحيد آلية قبول المبتعثين في التطبيقي مع زملائهم الموظفين في الوزارات الاخرى واحتساب مدة ابتعاثهم ضمن الخدمة الفعلية لهم وأن لايتم خفض سن الابتعاث الى من 40 الى 35 عاما حيث سيوقع هذا الأمر الظلم على الزملاء الأقدم في الهيئة والذين ينتظرون منذ سنوات دورهم للابتعاث.

وأشار العتل الى ان مدير عام الهيئة وافق على اللجنة المشتركة لبحث هذه المطالب التي افاد ان البعض منها قيد الدراسة من قبل الهيئة وان يتم في نفس الوقت الاسراع باعتماد مسودة الاتفاق والتعاون بين الجانبين.

الأثري والعتل يتوسطان المهندسين

■ تقدمنا بمقترح زيادة البدلات على أساس نسب التضخم في الدولة

■ المطالبة ببدل الخطر والتلوث والموقع والضوضاء للعاملين في المختبرات